

## واقع الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي في الجزائر

## The reality of fiscal control under the digital transformation in Algeria

عمارة مريم<sup>1</sup>، رماضنة سهيلة هاجر<sup>2</sup>، قطاف نبيل<sup>3</sup><sup>1</sup> جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، m.amara@univ-skikda.dz<sup>2</sup> جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، souhaila.remadna@univ-biskra.dz<sup>3</sup> جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، n.guettaf@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2023/06/18

تاريخ القبول: 2023/01/08

تاريخ الاستلام: 2022/10/13

**Abstract:**

The rapid development of today's world in all areas, especially in the field of administrative transactions, is a result of the evolution of ICT. So this study aimed at highlighting the reality of digital transformation in the field of taxation as an update of fiscal control and a very quick solution to many of the problems facing developing countries in this field. An attempt to link information technology, tax connectivity and technological changes faced by the latter with regard to the digitization of the fiscal system and the restructuring and modernization of fiscal administration and the contributions of the latter in activating the role of fiscal control.

**Keywords:** Digital Transformation, Fiscal Censorship, Tax System Digitization, IT, Modernization of Fiscal Administration.

**المخلص:**

ان التطور السريع الذي يعرفه العالم اليوم في كافة المجالات وخاصة الحاصل في مجال المعاملات الإدارية هو نتيجة لتطور مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لذا هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع التحول الرقمي الذي يشهده ميدان الضرائب وذلك كتحديث للرقابة الجبائية وكحل جد سريع للعديد من المشاكل التي تواجه الدول النامية في هذا الميدان، محاولة في ذلك ربط تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بالضرائب وما تواجهه هذه الأخيرة من تغيرات تكنولوجية فيما يخص رقمنة النظام الجبائي وإعادة هيكلة الإدارة الجبائية وعصرنتها، واسهامات هذه الأخيرة في تفعيل دور الرقابة الجبائية.

**كلمات مفتاحية:** التحول الرقمي، الرقابة الجبائية، رقمنة النظام الضريبي، تكنولوجيا المعلومات، عصرنة الإدارة الجبائية.

## 1. مقدمة:

يعد النظام الضريبي أحد الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر على غرار باقي بلدان العالم ومن بين اهم الفجوات التي يناشد تداركها هي مواكبة التطور الحاصل في العالم سواء إداريا أو تكنولوجيا مما يؤدي فعالية مخرجاته. وليست بمنأى عنه الرقابة الجبائية التي تعد أداة ضرورية في الإدارة الضريبية والتي منحها القانون حقوق وصلاحيات تتيح لها ضمان احترام العدالة والمساواة بين المواطنين والشركات أمام القانون ولردع الغش والتهرب الضريبي ونشر الوعي والحس الضريبي لدى المكلف والحفاظ على المصلحة العامة. إذ تغزى رقمنة النظام الضريبي إلى زيادة فعالية النظام الجبائي بهدف تفعيل الرقابة الجبائية والذي اضحى ضرورة ملحة من خلال توفير ظروف أحسن للمكلفين في عملية التصريح ودفع الضريبة وفي المقابل تمويل مشروعات الدولة، وتمكين المكلفين من القيام بإجراءاتهم الإدارية عن بعد من خلال عمليات الحوسبة الذكية والمنصات البرمجية وكذا تشفير حساباتهم وأرقامهم التعريفية لدى المصالح الضريبية وهلم جرة من الوسائط التكنولوجية المعتمدة في تقرب الادارة الجبائية من المكلف وتيسير كل تعاملاته معها للنهوض بالنظام الجبائي من الطابع الكلاسيكي الى مواكبة المداخل الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي الذي غزى كل التعاملات بهدف زيادة المرونة، الشفافية وجودة الخدمات والارتباطات، ومن هذا المنطلق وبناء على الطرح السابق سنتطرق في هذه الورقة البحثية إلى عرض ومناقشة واقع الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي في الجزائر؛ محددين بذلك رقمنة الإدارة الجبائية وإسهامات النظام المعلوماتي وتكنولوجيا المعلومات في الرقابة الجبائية، وكذا مجمل الصعوبات التي تواجه عصرنة الرقابة الجبائية في الجزائر.

1.1 اشكالية البحث: استنادا الى ما سبق فان مشكلة الدراسة تتبلور في التالي:

فيما تتمثل الامكانية القصوى لمساهمة التحول الرقمي في دعم وتفعيل الرقابة الجبائية؟ وفي ضوء ما سبق، فإنه يمكن صياغة مشكلة البحث تفصيلا من خلال التساؤلات البحثية التالية:

- فيما يتمثل واقع الرقابة الجبائية في الجزائر؟

- فيما تتمثل اسهامات التحول الرقمي في تعزيز دور الرقابة الجبائية وفعاليتها في الجزائر؟
- 2.1 فرضيات البحث: بالنظر لما سبق وكإجابة مسبقة على إشكالية دراستنا نفترض الآتي:
  - تحضى الرقابة الجبائية في الجزائر باهتمامات بليغة لتدارك فجواتها وتطويرها وعلى وجه الخصوص في مجال ادخال تكنولوجيا المعلومات.
  - يعد التحول الرقمي توجهها فعلا في زيادة اداء الرقابة الجبائية في الجزائر وذلك عن طريق إسهامات رقمنة الإدارة الجبائية والنظام المعلوماتي وتكنولوجيا المعلومات في النظام الضريبي.
- 3.1 أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في أنها تعطي إضافة علمية ودراسة موضوعية واكتساب معرفة عن واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في عصرنة الإدارة الجبائية ورقمنة النظام الضريبي ومدى مساهمتها في تفعيل أداء الرقابة الجبائية وهذا ما تطلب تسليط الضوء.
- 4.1 أهداف البحث: بفعل الضرورة الملحة لتطورات الاعمال الحاصلة عالميا استوجب التعرف على العرض العلمي الادبي للتحول الرقمي وبالتركيز على عصرنة الإدارة الجبائية ورقمنة النظام الجبائي من خلال:
  - الامام بجميع المفاهيم المرتبطة برقمنة النظام الجبائي وانعكاساته على عصرنة الإدارة الجبائية
  - ابراز اهم الهياكل الجبائية الجديدة التي تم استحداثها في إطار برنامج العصرنة
  - الوقوف على الممارسة الفعلية للهياكل الجبائية وفق النظام الجبائي الرقمي ومساهمته في عصرنة الإدارة الجبائية عامة وتفعيل الرقابة الجبائية خاصة
- 5.1 منهج وأسلوب البحث: يتم التركيز على المنهجين التاليين:
  - المنهج الوصفي التحليلي: يعتمد هذا المنهج على الاستنباط والتفسير والتحليل العلمي لطبيعة تركيبية المتغيرات ونقاط الالتقاء الخدماتية التي يمدها التحول الرقمي للنظام الجبائي والإدارة الجبائية لتفعيل دور الرقابة الجبائية في الجزائر. والمنهج الاستقرائي: وذلك من خلال الاعتماد على الملاحظة والاستنتاج العملي التحليلي واستقراء الواقع العملي

واستخلاص أهم النتائج بهدف اختبار الفروض البحثية لإمكانية التحقق من صحة أو عدم صحتها. وذلك لتحقيق هدف البحث.

6.1 هيكل البحث: لأجل معالجة النقاط الاستفهامية التي تحتويها هذه الدراسة سيتم تبويبها على النحو التالي:

- المحور الأول: الإطار التنظيمي والمفاهيمي لواقع الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي في الجزائر.

- المحور الثاني: الإطار التشغيلي لواقع الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي في الجزائر.

## 2. الدراسات السابقة:

ان كل بحث علمي لابد ان تكون سبقته جهود اخرى مجسدة في شكل دراسات سابقة سواء كانت ميدانية او نظرية، وخلال تحري الباحثين عن الدراسات السابقة التي تتعلق بموضع الدراسة تحصلنا على جملة من الدراسات الشبيهة، وهو ما استمدت منه هذه الدراسة مبتهاها ويمكن اعطاء عرض ملخص لأهم تلك الدراسات:

1.2 دراسة إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة وشيماء بنت حميد بن عبد الله العبوي، مقال بعنوان: " أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب دراسة وصفية (2020) "، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد 02، العدد 01، 2020.

هدفت الدراسة الى وصف أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية؛ على اعتبار أن الرقمة الضريبية وسيلة فعالة للرفع من حجم العائدات الإضافية واستخلاص الضرائب بشكل قانوني يضمن الشفافية والنزاهة بين دافعي الضرائب، وعلى هذا الأساس فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، والذي توصل من خلاله الباحثان إلى بعض النتائج أهمها: التفكير في وضع شبكة إلكترونية تربط مركز الضرائب بمختلف الإدارات والهيئات الحكومية لتسهيل عملية تبادل المعلومات؛ التحسين المستمر لأعوان الضريبة القائمين على الرقابة الجبائية؛ عصنة الإدارة الجبائية من حيث الوسائل التقنية والموارد البشرية.

2.2 دراسة بوزيان فيصل ومحي الدين محمود عمر، مقال بعنوان: " عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة "، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 01، 2021.

هدفت هذه الدراسة الى التعرض لأهم الإجراءات المعتمدة من طرف الهياكل الجبائية الجديدة التي تم استحداثها في إطار برنامج العصرية وأيضاً الوقوف على الدور الذي تلعبه هذه الهياكل في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة وتطوير العلاقة الضريبية بين الطرفين، وقد توصلت الدراسة الى أن الهياكل المستحدثة بموجب الإصلاحات لها دور فعال في كسب رضا المكلفين بالضريبة على نوعية الخدمات المقدمة إليهم.

3.2 دراسة قويدر محمد الطيب، مقال بعنوان: " عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي "، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01، 2021.

هدفت هذه الدراسة الى تحديد الإصلاحات الجبائية في الجزائر وتبسيط الضوء كذلك على نظام عصرنة الإدارة الجبائية وتقييمه من خلال الكشف على أهم نقاط الضعف وتحديد الحلول المناسبة لتفعيلها، وهذا كمساهمة متواضعة في تقييم الإصلاحات الجبائية في الجزائر مع دراسة حالة للمديرية الولائية للضرائب لولاية الوادي كنموذج لذلك. درست وناقشت الدراسات السابقة عدة جوانب لنظم لواقع القابة الجبائية تنظيميا وقانونيا واهم المواكبات للإدارة الجبائية فيما يتعلق بتبني تكنولوجيا المعلومات والرقمنة في التعاملات بين المكلف والهيئات الضريبية وأهمية ذلك في تحسين فعالية الأداء أو تعزيز دور الرقابة الجبائية وجودة أدائها في التحصيل الجبائي وتنمية مداخل الدولة، وفي نفس النسق تناولت دراستنا اهم المداخل التي يدعم من خلالها يتجلى دور النسق الاستراتيجي للرقمنة الرقابة الجبائية في تحقيق جملة من الافاق التنموية المعاصرة من خلال طرح نهج ادبي علمي وتشغيلي وصفي.

المحور الأول: الإطار التنظيمي والمفاهيمي لواقع الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي في الجزائر.

ان مسؤولية التهرب الضريبي تقع على عاتق كل من المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية، فالإصلاح الجبائي يمكن ان يحد من التهرب الضريبي بإصدار قوانين تتسم بالبساطة

والوضوح مع معدلات ضريبية مناسبة ومعقولة، فضلا عن تفعيل دور الرقابة الجبائية من خلال توفر اطارات ونظام معلوماتي كفاء قادر على معالجة الكم الكبير من البيانات ومراقبة كافة الإجراءات الجبائية.

### 1. دواعي عصنة الرقابة الجبائية في الجزائر

يمكن عرض أهم دواعي عصنة الرقابة الجبائية في النقاط التالية:

#### 1.1 دواعي متعلقة بالإدارة الجبائية

- **نقص الكفاءة والإمكانيات البشرية:** فرغم تدعيم الإدارة الجبائية لمعهدين خاصين بتكوين الاطارات والمتمثلين في كل من المدرسة الوطنية للضرائب والمعهد المغاربي للجبائية والجمارك إلا أنها لازالت تعاني من نقص الكفاءات والخبرة في مجال الرقابة الجبائية، وظل التطور المستمر لطرق التهرب الضريبي والاستعانة المتهربين من ذوي الخبرة باستعمال طرق لا يتم اكتشافها إلا من طرف مراقبين ذوي خبرة مهمة في هذا المجال، كما تساعد الخبرة و الكفاءة في كسب الوقت من خلال سرعة اكتشاف الأخطاء والتلاعبات والتي تمكن أن يقوم العون بمجرد الاطلاع على وضعية المكلف و نوع نشاطه و المخالفات التي يرتكبها. (سوالم، 2015، صفحة 03)

- **نقص الإمكانيات و الوسائل المادية :** رغم التطور الهيكلي الذي مس الإدارة الجبائية في الجزائر إلا أنها لازالت تعتمد على الوسائل التقليدية في جميع الأعمال الرقابية والإدارية في وقت تعرف فيه تكنولوجيا المعلومات تقنيات معالجة متطورة جدا واستعمال واسع يشمل جميع المؤسسات العمومية والخاصة، كما تعرف الإدارة الجبائية في الجزائر مشاكل تؤثر باستمرار على عملها الرقابي تتمثل أساسا في ضعف الامكانيات المادية المرتبطة بتجهيز المقرات بمختلف الوسائل المساعدة في الاطار و توفير وسائل النقل للأعوان الى مقرات المكلفين بالضريبة لإجراء التحقيقات وربط الادارة الجبائية بوسائل اتصال الحديثة لتسهيل عملية تبادل المعلومات والمعطيات بين هياكل الادارة الجبائية بمختلف مستوياتها، وامكانية ربطها مع الهيئات الأخرى ذات الصلة لطلب المعلومات. (سوالم، 2015، صفحة 03)

- **ضعف الحماية المقررة للمراقبين:** يكفل المشرع الجبائي للمراقبين الحماية أثناء تأدية مهامهم، إلا أنها غير كافية نظرا لما يتعرضون له من تهديدات واعتداءات سواء معنوية

وجسدية من طرف المكلفين، ولهذا فهم في حاجة إلى تعزيزات أمنية خاصة أثناء التحقيقات التي يباشرونها خاصة في المناطق النائية، كما أن هذه الفئة تعاني من ضعف التحفيزات المالية والخدمية، مما يؤثر على مردودية الرقابة الجبائية بالسلب. (سوالم، 2015، صفحة 03)

### 2.1 دواعي متعلقة بالنظام الجبائي:

- العوامل المرتبطة بإدارة تأسيس الفعل الرقابي: حيث لم تؤسس الدولة الجزائرية لثقافة الرقابة أو المحاسبة بصورة واضحة دقيقة، ومنكاملة ومستمرة على المال العام، وإن دل هذا شيء فإنما يدل على الاحتلال في وظيفة الدولة المتدخله لغرض تعبئة الموارد العامة للدولة وترشيدها. (لوقمي و بن عمارة، 2018، صفحة 46)

- غموض وعدم استقرار التشريعات الضريبية: حيث من تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بالرقابة الجبائية وهي حالة تغير دائم، ومن الصعب فهم مواد تطبيقها وعلى من تطبق ووقت تطبيقها، وهو ما فتح المجال أمام أعوان الرقابة الجبائية للإجابة عن هذه الأسئلة حسب معرفتهم خبراتهم المتعلقة بتنفيذ القوانين الجبائية وفي بعض الأحيان اللجوء إلى المسؤولين في الإدارة الجبائية لإعطاء الحلول لهذه الإشكالات. (لوقمي و بن عمارة، 2018، صفحة 46)

### 3.1 دواعي متعلقة بالمكلف بالضريبة:

إن نقص الوعي الضريبي لدى الكثير من المؤسسات والأفراد أصبح هاجس يلحق عملية الرقابة الجبائية ويصعب من اتخاذ السياسات الضريبية الملائمة في المدى المنظور على الأقل، من خلال تخفيض المستحقات الضريبية والاستفادة من امتيازات غير مستحقة، أو إخفاء الكشوفات والمخالفات التي يرتكبونها من ملفاتهم، وقد تصل إلى حد التغاضي عن مراقبة ملفاتهم نهائيا من خلال عدم إدراجها أثناء برمجة الملفات داخل مفتشية الضرائب للتهرب من دفع الضريبة. (قرواط، 2019، صفحة 45)

### 4.1 دواعي متعلقة بالمحيط العام:

- الاقتصاد الموازي: يعمل على حرمان الخزينة العمومية من أموال التحصيل الضريبي وما يتبعه من شعور لدى المكلفين بالضريبة بعدم عدالة الرقابة الجبائية، مما يدفعهم إلى الابتعاد

عن الطرق القانونية واستعمال الممارسات غير الشرعية للحفاظ على مكتسباتهم. (لوقمي و بن عمارة، 2018، صفحة 47)

- الفساد الإداري: كان نتيجة هذا الانفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق بروز العديد من الممارسات غير المهنية من طرف بعض الشركات والتجار كعدم التصريح بأرقام الاعمال والارباح المحققة والتلاعب بالفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي، وأمام خطورة هذا الوضع الذي بات يهدد الاقتصاد الوطني أصبح من الضروري عصرنة الرقابة الجبائية من خلال خلق هياكل متخصصة تتولى متابعة الشؤون الضريبية للمكلفين وتسهيل مهام التحصيل الضريبي. (بوزيان و محي الدين، 2021، صفحة 154)

## 2. عصرنة وإعادة هيكلة الإدارة الجبائية

ان اصلاح التشريع الجبائي في إطار اصلاح جبائي شامل لا بد ان يكون مرفقا بإصلاحات قاعدية تتمثل في ادخال بعض التنظيمات الجديدة على الهيكل الإداري والعمل على توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية وقبل التطرق الى الإصلاحات التي مست الإدارة الجبائية وجب معرفة الإصلاحات التي مست هياكلها والتي تمثلت أساسا في:

### 1.2 مديرية كبريات المؤسسات DGE:

يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002 في إطار البرنامج الشامل لتحديث للإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية، وتقوم مديرية كبريات المؤسسات، التي يتم فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006 لتسيير الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري والخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها اقامة مهنية في الجزائر. (سعيد و قمان، 2020، صفحة 264)

### 2.2 المراكز الضريبية CDI:

تعتبر المراكز الضريبية مصلحة عملية جديدة ضمن مسار عصرنة الرقابة الجبائية تابعة لمديرية الضرائب، الهدف منها هو تنظيم أفضل للمصالح الخارجية تختص حصريا بتسيير

الملفات الجبائية وتحصيل المستحقة وكذا تحسين التمييز ومراقبة المكلفين بالضريبة ذو الأهمية المتوسطة. (وشان و بلعزوز، 2017، صفحة 69)

فالمرکز يشكل الممثل والمتحدث الجبائي الوحيد، ويتكفل تحت رعاية رئيس المركز خاصة بأعمال الترقيم ومتابعة التزامات التصريحات والدفع وحساب الحصائل وتتكفل هذه المراكز بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاضعين للنظام الحقيقي الذين لا يتبعون مديرية كبريات المؤسسات وكذلك أصحاب المهن الحرة، حيث ينظم مركز الضرائب في ثلاث مصالح رئيسية ( المصلحة الرئيسية للتسيير، المصلحة الرئيسية للمراقبة، المصلحة الرئيسية للمنازعات ) وقباضة ومصلحتين ( مصلحة الاستقبال، مصلحة الاعلام الآلي ) (قويدر، 2021، الصفحات 546-547)

هذا وقد بلغ عدد مراكز الضرائب في الجزائر مع نهاية سنة 2018 ما يقدر بـ 21 مركز ضرائب موزعة على مستوى التراب الوطني، 26 منها تعمل بصفة عادية ونهائية و 20 مراكز في مرحلة الاستقبال والباقي في طور الإنجاز النهائي (سعيدي و بلبقرة، 2019، صفحة 62)

### 3.2 المركز الجوارى لضرائب CPI:

يمثل إطلاق هذا المركز مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الادارة الجبائية وإجراءات تسييرها، يعتبر المركز الجوارى للضرائب مخصص لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساس في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة. (احسن و عماري، 2020، صفحة 27)

بالإضافة الى ذلك تم ادراج مراكز متخصصة في الجباية العقارية والمعادن النفيسة، الكحول والتبغ وكذا الجباية الفلاحية والمحلية، وينظم المركز الجوارى للضرائب شأنه شأن مركز الضرائب في ثلاث مصالح رئيسية ( المصلحة الرئيسية للتسيير، المصلحة الرئيسية للمراقبة، المصلحة الرئيسية للمنازعات ) وقباضة ومصلحتين ( مصلحة الاستقبال، مصلحة الاعلام الآلي ) (قويدر، 2021، صفحة 547)

هذا وقد بلغ عدد المراكز الجوارية للضرائب في الجزائر مع نهاية سنة 2018 ما يقدر بـ 250 مركز جوارى للضرائب موزعة على مستوى التراب الوطني، 38 منها تعمل بصفة

عادية ونهائية و28 مركز في مرحلة الاستقبال والباقي في طور الإنجاز النهائي (سعيد و بليقرة، 2019، صفحة 62)

يهدف إنشاء المركز الجوارى للضرائب الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حاليا ( المفتشيات، القبضات ) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة. وذلك من خلال تبسيط وتنسيق عصنة الاجراءات، بوضع هيكل وحيد مختص يتولى جميع المهام الجبائية الممارسة من قبل المفتشيات والقبضات لتمكينهم من أداء جميع واجباتهم الجبائية. (احسن و عماري، 2020، صفحة 27)

### 3. تقييم التنظيم الهيكلي المستحدث في إطار العصرية

بعد تطرقنا لبرنامج العصرية وما يحتويه من خطط مسطرة لتحسين سير الإدارة الجبائية، نتعرض في هذا الجزء الى تقييم برنامج العصرية مع الهياكل الجديدة ومع ما تم من تطبيقه وأثره على الرقابة الجبائية

تهدف عصنة الإدارة الجبائية الى إعادة تنظيم الهياكل الإدارية للمصالح الخارجية وتقسيمها حسب فئات المكلفين لزيادة فعالية التسيير الجبائي وتفادي ازدواجية الوظائف وتداخل الصلاحيات فيما بينها، وكان من أهم أهداف العصرية تقليل كم الهياكل الإدارية وتجميع المتشابهة منها في إدارات عصرية تجمع مختلف الوظائف الجبائية، مما سمح من تقليصها من عدد كبير ما يقارب 1288 الى 406 هيكل اداري ( مصالح خارجية )، ورغم هذا التقليل الا انه بقي تعدد في مستويات الرقابة والتسلسل الإداري، وذلك بوجود أربعة مستويات سليمة للإدارة الجبائية وهو الشيء الذي يعرقل تنظيم المديرية العامة للضرائب وعصرنتها. (قويدر، 2021، الصفحات 548-549)

حيث المستويين الأول والثاني يمثلان المصالح المركزية بالإضافة الى ملحقات المفتشية العامة للمصالح الجبائية، المراكز الجهوية للإعلام والوثائق الجبائية، ملحقات مديرية البحث والمراجعات، مديرية كبريات المؤسسات هي أيضا مستويات أفقية للمصالح المركزية وتتمثل المستويات في:

المستوى الأول: المفتشية للمصالح الجبائية

المستوى الثاني: المديرية المركزية

المستوى الثالث: المديرية الجهوية للضرائب

المستوى الرابع: المديرية الولائية للضرائب وتشرف على مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب ومفتشيات الضرائب المتخصصة وقباضات الضرائب المتخصصة.

ان الهدف الرئيسي من انشاء المديرية الجهوية هو الاشراف المباشر على سير عمل المديرية الولائية والمصالح الخارجية لها من مفتشيات وقباضات بهدف تقليص عدد المخاطبين للمدريات والمصالح المركزية ولكن هذا التنظيم الهيكلي أفقد التسلسل الإداري من الناحية العملية بسبب عدم وجود السلطة السلمية للمديرية الجهوية للضرائب لتتسيق بين مصالحها الخارجية والمصالح المركزية مما أدى الى تداخل في الوظائف وازدواجية في المهام لمصالح الإدارة الجبائية. (قويدر، 2021، صفحة 549)

بعد توجيه انتقادات عديدة واحصاء معوقات ومشاكل لهذا التنظيم الهيكلي قدم خبراء اقتصاديين وكذلك صندوق النقد الدولي مقترح فيما يخص التنظيم الهيكلي وحصر التسلسل في ثلاث مستويات والاستغناء عن المديرية الولائية للضرائب وتجميع باقي المديرية المركزية في المصالح المركزية متمثلا فيما يلي:

المستوى الأول: يتمثل في المصالح المركزية ويشرف على تسعة مديريات جهوية ومديرية كبريات المؤسسات

المستوى الثاني: المديرية الجهوية للضرائب وتشرف عن مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب حيث تسعة مديريات جهوية تشرف على 250 مركزا جواريا للضرائب و65 مركزا للضرائب.

في إطار التنظيم الهيكلي يتم الانتقال من النمط الافقي الى النمط العمودي، وكذلك تخفيض الهياكل الإدارية من 1288 هيكل الى 352 هيكل، وتقليل مستويات التسيير من أربعة افقية متعددة الى ثلاث مستويات عمودية منفصلة مستقلة

**المحور الثاني: الإطار التشغيلي لواقع الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي في الجزائر.**  
تواصل مع المحور الأول للدراسة وبعد أن تطرقنا إلى الإطار التنظيمي والمفاهيمي لواقع الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي في الجزائر، نقوم باستعراض الإطار التشغيلي لواقع الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي في الجزائر.

## 1. ادراج تكنولوجيا المعلومات (النظام المعلوماتي الجبائي SAP)

تسعى الإدارة العامة للضرائب نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية وهذا ما جعلها تقوم باقتناء تطبيقات من برمجيات وأنظمة حديثة تتكيف مع متطلباتها الحالية، والتي نجد من بينها نظام التطبيقات على النتائج (SAP)

**1.1 تعريف المنظومة المعلوماتية الجبائية (SAP):** يعتبر ادراج التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج العصرية، وهذا ما تطلب تكييف التشريع الجبائي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية وتأطير التسيير الالكتروني للعمليات الجبائية، وبالفعل قامت المديرية العامة للضرائب في إطار برنامج التحديث بالتعاقد مع شركة اسبانية INDRA SISTEMAS من اجل اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي SAP الذي يشكل احد الركائز الأساسية لعصرنة الإدارة الجبائية، ان النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يركز على حل معلوماتي من نوع (ERP-SAP) يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية لإدارة الجبائية مع برمجة العناصر التالية:

- ضبط وتحديد الحل المعلوماتي
- التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب. (سعيدي و بلبقرة، 2019، صفحة 63)

**2.1 تنظيم المنظومة المعلوماتية الجبائية (SAP):** تم تنظيم المنظومة المعلوماتية الجبائية SAP وتقسيمها على العديد من الورشات تتمثل في: (سعيدي و بلبقرة، 2019، صفحة 63)

- الورشة الأولى: ورشة الاندماج الوظيفي وتتكون من 7 مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط تتمثل هذه المجموعات في:

- المجموعة 01: استقبال المكلف بالضريبة
- المجموعة 02: تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة
- المجموعة 03: الوعاء والتصفية

- المجموعة 04: التحصيل وقبض الضريبة
  - المجموعة 05: الرقابة الجبائية
  - المجموعة 06: المنازعات
  - المجموعة 07: الاشراف
  - الورشة الثانية: ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات
  - الورشة الثالثة: ورشة الواجهات
  - الورشة الرابعة: ورشة الهندسة والهندسة التقنية
  - الورشة الخامسة: ورشة الإيرادات/توزيع
  - الورشة السادسة: ورشة التكوين
  - الورشة السابعة: خلية التخطيط، نوعية المخاطر والتسيير الوثائقي
- 3.1 أهداف المنظومة المعلوماتية الجبائية (SAP):** يرمي المخطط التنظيمي لمصالح المديرية العامة للضرائب الى تحكم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والاملاك التي يتوفر عليها هؤلاء كما يهدف الى: (بوزيان و محي الدين، 2021، الصفحات 298-299)
- معالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم عن بعد، الامر الذي يجعل من عملية التحصيل الضريبي متطورة وتتم عن طريق الدفع الالكتروني
  - يهدف SAP الى التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل اعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية
  - ادراج التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجحة

**4.1 نتائج المنظومة المعلوماتية الجبائية (SAP):** يمكن تلخيص أهمها كما يلي: (سعيدي و بلبقرة، 2019، صفحة 64)

- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الاعوان، من خلال عصرنه آليه كاملة لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات
  - نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي
  - ولوج كل الاعوان الى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة
  - التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح والمصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة
  - تقديم معلومات موجزة ذات مصداقية من اجل انجاز دراسات استشرافية والتحليل واتخاذ القرار
  - برمجة عمليات التدقيق على أساس معايير المؤسسة والمحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة
  - التحكم الأفضل في الموارد الجبائية
  - محاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني
  - مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها
  - التقليل من معالجة الشكاوي النزاعية للمكلفين بالضريبة
- 2. الإدارة الجبائية الإلكترونية.**

**1.2 تعريف الإدارة الإلكترونية:** وتعني تحويل جميع العمليات الادارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية باستخدام التطورات التقنية الحديثة أو الادارة بلا أوراق وتعمل على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة وبعبارة أخرى إن تطبيقها مقتصر على حدود المنظمة فقط.

كما عرفت أيضا هي الاستغناء عن المعلومات الورقية التقليدية واحتل المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة

إلى إجراءات مكتتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا. (رمدالية، 2018، صفحة 32)

**2.2 تعريف الإدارة الجبائية الالكترونية.** يمكن تعريفها على أنها استخدام الادارة الضريبية لتكنولوجيا المعلومات واتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة ومنه توفير الجهد في إنجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والإنقااص من حالات التهرب الضريبي (بن عزوت و مسقم، 2020، صفحة 524)

سمح إدخال تقنية الاعلام الآلي بإحداث موقع الالكتروني لإدارة الضرائب والذي يسمح لها بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية، قوانين المالية ومختلف المعلومات الجبائية (وصيف و زهواني، 2020، صفحة 372)

في إطار نظام رقمنة الخدمة العمومية وضعت المديرية العامة للضرائب نظام التصريح عن بعد *Télé Déclaration* فبعدما استخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال كوسيلة لنشر المعلومات الجبائية، انتقلت الإدارة الضريبة في عملها من رحلة نقل المعلومة الجبائية إلى رحلة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في علاقاتها مع المكلفين بالضريبة وهذا باستحداث نظام التصريح عن بعد (جبايترك) JIBAYATIC.

كان اعتماد تقنية التصريح عبر الأنترنت و الدفع الالكتروني بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمديرية كبريات المؤسسات ( DGE ) وهم المؤسسات والشركات الأمنية العامة في ميدان المحروقات أو التي يفوق رقم أعمالها سقف معين كخطوة أولى تعتبر بالنسبة لهم نظام التصريح عن بعد هو نظام إلزامي ابتداء من جانفي 2018 يجب التقيد به كما باستطاعتهم تسديد كافة الضرائب و الرسوم عن طريق الدفع الالكتروني. (رمدالية، 2018، صفحة 09)

إحداث نافذة للتوثيق الجبائي في إطار جهود إصلاح وعصرنة الادارة الضريبية تم مؤخرا إحداث موقع أو نافذة عبر الأنترنت للتوثيق الجبائي الخاصة برقم التعريف المقدم من طرف المكلف للهيئات والمؤسسات وكافة المتعاملين وهو ما يساعد إضفاء الشفافية والمصادقية في التعاملات (رمدالية و قويدري ، 2020، صفحة 477)

رقمنة إجراءات التقييم الجبائي حيث أصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على رقم التعريف الجبائي الالكتروني عن طريق الأنترنت فيكتفي المكلف بإدخال البيانات الخاصة به على الموقع الالكتروني المخصص لهذا الغرض للحصول على رقم التعريف الجبائي الخاص به، بالإضافة أنه يكون للمكلف إمكانية التأكد من صحة رقم تعريفه الجبائي ما إذا كان هذا الرقم قيد النشاط أو موقوف. (وصيف و زهواني، 2020، صفحة 372)

### 3.2 أسباب اللجوء إلى الإدارة الالكترونية.

إن التحول إلى الإدارة الالكترونية ليست دربا من دروب الرفاهية وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح أي إدارة، وقد فرض التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة المخرجات وضمن سلامة العمليات، كلها من الأمور التي دعت إلى التطور الإداري نحو الإدارة الالكترونية ويمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحول الالكتروني في النقاط التالية: (بن عزوت و مسقم، 2020، الصفحات 518-519)

- الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال.
- القرارات والتوصيات الفورية والتي من شأنها إحداث عدم توازن في التطبيق.
- ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.
- صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء.
- ضرورة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة.
- التوجيه نحو التوظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات.
- ازدياد المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود آليات للتمييز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس.

- حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل

### 3. انعكاسات التكنولوجيا والرقمنة على عملية الرقابة الجبائية

#### 1.3 علاقة الرقمنة بالرقابة الجبائية

في مواجهة التحول الرقمي الذي اثر على جميع الجهات المكونة للاقتصاد ( الإدارة العامة، الشركة، المواطنون ) اتخذ جانب الأداء ابعادا جديدة تمثل عصرا جديدا وهو عصر الرقمنة مما دفع المؤسسات لاكتساب المرونة باستخدام الأدوات الرقمية التي توفر فرصا حقيقية للبقاء وأن تكون قادرة على المنافسة وتحسين أدائها وتدبير الوقت وتعتبر الرقمنة أيضا حلا موثوقا للتقليل من نفقات الدولة وتحسين السير العام للمؤسسات العمومية بشكل أسرع وتعزيز عملها، كما تعد أيضا إدارة الضرائب النموذج المثالي للإدارات التي استفادت من هذه التكنولوجيا الجديدة بحيث استخدمت من خلالها تقنيات البيانات الضخمة وعممت نظام التصريح والدفع الالكتروني وعلى هذا الأساس فقد استفادت الرقابة الجبائية من دينامية الإصلاحات من خلال اعتماد أسلوب جديد للتدخل وأدوات جديدة للتتقيب على البيانات، وهو ما يوسع إمكانية التحقيق من قبل المدققين وبالتالي لا تقتصر الرقمنة على تنفيذ التقنيات الرقمية الجديدة فحسب بل تشمل أيضا انشاء ثقافة رقمية داخل إدارة الضرائب يمكن ان تؤدي الى تغيير جذري في ممارسات الرقابة الجبائية. (نويرة و العبوي، 2020، الصفحات 69-70)

### 2.3 مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاعلام الآلي في تفعيل الرقابة الجبائية

- تظهر الأهمية البالغة التي نكتسبها تكنولوجيا المعلومات في التأثير على عملية الرقابة الجبائية وبهذا الصدد قمنا بعمل مقابلة مع أحد مفتشي مصلحة الرقابة الجبائية من اجل التعرف على هاته الإسهامات والتي تمثلت في: (مفتش مركزي، 2022)
- **السرعة والوقتية:** أي سرعة وصول المعلومة للإدارة الجبائية في الوقت المناسب من مختلف الهيئات والمكلفين الذين يخضعون إلى تقديم تصريحاتهم حسب نص المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية.
  - **الاتصال السريع:** حيث تمكن الإدارة الجبائية من الحصول على التحديثات التي قامت بها المؤسسات سواء في رأس المال أو توزيع الأرباح.
  - **توسيع الرقابة:** تساعد تكنولوجيا المعلومات في توسيع الرقابة لتشمل عدد أكبر من الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية.
  - **العمل عن بعد:** التقليل من تنقل الأعوان الجبائيين إلى محل المكلفين بالضريبة أي إمكانية الحصول على المعلومات دون التدخل الميداني.

## واقع الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي

- **الاستغناء على الرقابة الشكلية:** وذلك من خلال التقليل من استخدام الوثائق الإدارية والارتكاز على الأنظمة المعلوماتية أي تصبح الوثائق التصريحات والتوضيحات الإلكترونية.

- **تقليل من تضارب المعلومات:** حيث تسمح الرقابة الإلكترونية الجبائية من تقليل تضارب المصالح الجبائية وذلك لعدم الاستغلال المزدوج للمعلومات الواردة إليها.

- تسمح للإدارة الجبائية بتوسيع الوعاء الضريبي.

- تساعد على مكافحة الغش والتهرب الضريبي.

### 2.4 دور النظام المعلوماتي في تفعيل الرقابة الجبائية.

في الجزائر يهدف برنامج النظام المعلوماتي إلى إرساء إدارة إلكترونية تجعل من نشاط الإدارة الجبائية آلي وغير مادي فمن الناحية التقنية يتطلب تحقيق هذا الهدف وضع شبكة معلوماتية يتم من خلالها جعل الخدمات الخاصة بالإدارة في متناول المكلفين بالضريبة بمعنى آخر يتعلق الأمر بوضع قنوات اتصال ما تميز بين الإدارة ومحيطها مرتكزة حول المفاهيم الجديد للتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، وفي هذا الإطار فإن النظام المعلوماتي يهدف إلى: (بن عمارة، 2020، صفحة 293)

- أتمته الاجراءات والمهام المكررة والتي تكون شاقة ومتعبة في المعالجة في أغلب الأحيان.

- تخفيض والحد من مخاطر الأخطاء أثناء إدخال البيانات المتعلقة بفرض الضرائب على المكلفين بالضريبة.

- ترقية الملف الجبائي والقضاء التدريجي على الحامل الورقي، بالإضافة إلى حفظ وأرشفة الملفات الجبائية.

كذلك يهدف الى: (مفتش مركزي، 2022)

- إنشاء واجهات مع هيئات عمومية أخرى في إطار البحث عن المعلومة.

- توفير المعلومات في الوقت الحقيقي لصانعي القرار.

- إمكانية تتبع أفضل المعلومات حول المكلفين بالضريبة.

- إعداد برنامج التحقق في المحاسبة على أساس معايير موضوعية وقابلة للتحقق منها.

- اتصال مراقب للمستخدمين في قواعد البيانات للمكلفين بالضريبة

### 3. خاتمة:

أصبح العالم اليوم رقميا وصارت الرقمنة كلمة طنانة لا تزال تتردد وبكثافة في الساحات المختلفة وهو الامر الذي يعني اننا خطونا خطوة جديدة الى الامام وأنا إزاء نموذج مختلف وجديد تماما يتم صياغته في الوقت الراهن، وبالحديث عن التحول الرقمي سيكون من الممكن القول ان هذا التحول لو لم تكن ضرورة فإنها مفيدة لما تنطوي عليه من فوائد وما تقدمه من مزايا

وقبل ان نتوجه رأسا الى نتائج هذه الدراسة توجب علينا الإشارة ولو على نحو سريع الى ان تكيف النظام الجبائي ولا جمهوره مع هذه النقلة الرقمية الجديدة والتوجه الى رقمنة وأتممة الاعمال هو واجب الوقت الآن خاصة ان لن يكون هناك مكان في المستقبل لمن لم يزل يعمل وفقا للأطر التقليدية النماذج والانساق القديمة

4. وبطبيعة الحال لن تكون عملية التكيف هذه سهلة ولا ميسورة وانما وطالما ان المزايا التي يمكن جنيها كثيرة وعظيمة فان التحديات نفسها ستكون كبيرة هي الأخرى.

### 5. النتائج والتوصيات:

على ضوء ما توصلنا اليه في هذه الورقة البحثية، وفي سبيل تفعيل الرقابة الجبائية نضع النتائج ونقترح التوصيات التالية:

- تهدف الإدارة الجبائية من خلال رقمنة النظام الضريبي الى تسهيل الحصول على المعلومات مما يؤدي الى تعزيز فعالية الرقابة الجبائية.
- ان التدابير التي جاءت لعصرنة هياكل الإدارة الجبائية تهدف الى توسيع الوعاء الضريبي عن طريق تخفيض ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي مما يؤدي الى فعالية الرقابة الجبائية.
- مواصلة دعم نظام المعلومات الجبائي من اجل ان يمد الرقابة الجبائية بالمعلومات اللازمة والدقيقة في الوقت والمكان المناسبين.
- ضرورة تدعيم الإدارة الجبائية بالموارد البشرية المؤهلة لاستخدام أنظمة وبرامج المعلوماتية من جهة والعمل على تدريب الموارد البشرية العاملة بالأنظمة التقليدية من جهة أخرى.

## واقع الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي

- رفع التنسيق بين الوحدات المشكلة للإدارة الجبائية من أجل تقليل الأخطاء التي يقع فيها أعوان الإدارة الجبائية وبالتالي تعزيز العمل الرقابي.

### 6. قائمة المراجع:

#### الأطروحات:

- حسينة قرواط، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي اطروحة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البلديدة 02، الجزائر، 2019.
- منصور بن عمارة، النظام المحاسبي المالي ومدى مساهمة في تفعيل اليات الرقابة الجبائية للحد من التهرب والغش الجبائي اطروحة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2020.

#### المقالات:

- احمد وشان، وبن على بلعزوز، الاصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الادارة الضريبية بالاشارة الى حالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الجماعية والإنسانية، العدد 17، 2017.
- اسماعيل بن محمد بن عبد الله نوييرة، وشيما بنت حميد بن عبد الله العبوي، أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب (دراسة وصفية)، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد 02، العدد 01، 2020.
- بين شهرة سعيدي، وعمر قمان، عصرنة المنظومة الجبائية كسبيل لتفعيل النظام الجبائي وتطويره، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 04، العدد 03، 2020.
- حنان سعيدي، وعبلة بلبقرة، برنامج عصرنة الادارة الجبائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد 02، العدد 04، 2019.
- زكي أحسن، وسمير عماري، واقع وآفاق عصرنة الادارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 03، العدد 01، 2020.
- سمية لوقمي، ومنصور بن عمارة، فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الاستراتيجية لعصرنة الادارة الجبائية دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد 12، 2018.

- عبد الله سفيان رمادلية، وكمال قويدري، تفعيل خدمة الادارة الالكترونية في الجزائر عصرنة الادارة الضريبية نموذجاً، مجلة الابحاث الاقتصادية والادارية، المجلد 14، العدد 03، 2020.
- فايزة خير الدين وصيف، ورضا زهواني، أثر تطبيق الادارة الالكترونية في تسهيل مهام موضعي الادارة الضريبية دراسة حالة المديرية العامة للضرائب الوادي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2020.
- فيصل بوزيان، ومحمود عمر محي الدين، عصرنة الادارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 01، 2021.
- فيصل بوزيان، ومحمود عمر محي الدين، عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021.
- محمد الطيب قويدر، عصرنة الادارة الجبائية في الجزائر دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 06، العدد 01، 2021.
- منير بن عزوت، ومريم مسقم، دور الادارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، مجلة طلبة للدراسات العلمية الالكترونية، المجلد 03، العدد 05، 2020.

#### المداخلات:

- سفيان سولم، واقع الرقابة الجبائية في الجزائر صعوبات تطبيقها والحلول المقترحة لتفعيلها، الملتقى الوطني للرقابة الجبائية في الجزائر، 2015، قلمة، الجزائر.
- عبد الله سفيان رمادلية، دور الادارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر رقمنة الادارة الضريبية نموذجاً، المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع تحديات افاق، 26-27 نوفمبر 2018، المسيلة، الجزائر.

#### المقابلات:

- مقابلة شخصية، مفتش مركزي في مصلحة الرقابة الجبائية، مركز الضرائب، سكيكدة، 15/ماي/2022، 10:30
- مقابلة شخصية، مفتش مركزي في مصلحة الرقابة الجبائية، مركز الضرائب، بسكرة، 02/جوان/2022، 10:00.